من تعثر جلسة النواب في الزنتان إلى تلويح حكومة حفتر بالانفصال الإداري.. تسلسل التصعيد السياسي في ليبيا

فريق عربي انتلجنس

15 نوفمبر 2026

النسخة v2026.11.15
أنشئ هذا الملف في 19 نوفمبر 2026، 00:22
النسخة الحية
/https://meaintelligence.net/2026/11/zintan-haftar-split

عربي إنتلجنس © 2026

المحتويات

اقتحام مطار الزنتان وتعثر الجلسة 3
نقل الجلسة إلى بنغازي والموقف الأممي 3
حكومة الشرق تلوّح بالانفصال الإداري والمالي 3
الصراع على رئاسة جهاز المخابرات 3
برلمان يربح في الحالتين وانقسام يلوح في الأفق 4

شهدت الساحة السياسية والأمنية في ليبيا، اليوم الاثنين 16 تشرين الثاني/نوفمبر، تصعيدًا متسارعًا أعاد شبح الانقسام المؤسسي إلى الواجهة، رغم المساعي الدولية لتوحيد المؤسسات العسكرية والسياسية والمالية. وتفجرت الأحداث عقب عرقلة قوة عسكرية من طرابلس انعقاد جلسة رسمية لمجلس النواب في مدينة الزنتان غرب البلاد، لتشعل أزمة سياسية وقانونية جديدة بلغت ذروتها بتلويح الحكومة المكلفة من البرلمان في الشرق بخيارات الاستقلال الإداري والمالي.

اقتحام مطار الزنتان وتعثر الجلسة

رغم التذبذب الذي سبق القرار والتلويح بعرقلته من تشكيلات مسلحة في طرابلس، أصر مجلس النواب على عقد جلسته المقررة الاثنين في الزنتان، المخصصة لمناقشة ملفات من بينها توحيد المرتبات وتغيير شخصيات إدارية في القطاع المالي والرقابي. ومع ساعات فجر الاثنين، تحولت التحذيرات إلى واقع ميداني؛ إذ اقتحمت قوة مسلحة تتبع اللواء الرابع التابع لرئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي مطار الزنتان، حاملة تكليفًا عسكريًا بتأمين المطار ومنع هبوط أي طائرة دون إذن مسبق. وتزامن ذلك مع انسحاب القوى التي كانت تتولى تأمين المطار بالتنسيق مع قوات طرابلس، لتبسط القوة المدعومة من عبد المجيد مليقطة سيطرتها على المنشأة وتمنع هبوط الطائرات التي كانت تقل أعضاء المجلس، ما أدى عمليًا إلى تعثر انعقاد الجلسة.

نقل الجلسة إلى بنغازي والموقف الأممي

أصدر مجلس النواب بيانًا شديد اللهجة أدان فيه إغلاق مطار الزنتان ومنع هبوط طائرات أعضائه، معتبرًا الواقعة انتهاكًا خطيرًا لحرمة السلطة التشريعية. وقررت رئاسة المجلس نقل الجلسة، والدعوة إلى جلسة طارئة يوم الأربعاء المقبل في مقر المجلس ببنغازي لمناقشة تداعيات الأحداث واستكمال جدول الأعمال. وأعربت بعثة الأمم المتحدة عن أسفها لتعذر انعقاد الجلسة، داعية الأطراف في طرابلس إلى تسهيل حرية التنقل والامتناع عن أي تدابير تعرقل عمل المؤسسات السيادية.

حكومة الشرق تلوّح بالانفصال الإداري والمالي

لوّحت حكومة حفتر في الشرق، المكلفة من مجلس النواب، بتفعيل خيار الاستقلال الإداري والمالي وإدارة الموارد والمرافق العامة بصورة مستقلة، ردًا على منع السلطة التشريعية من ممارسة مهامها في غرب البلاد، ما يضع المشهد الليبي أمام منعطف حاد يهدد بنسف جهود التوحيد المؤسسي القائمة.

الصراع على رئاسة جهاز المخابرات

تتمحور عملية تعطيل الجلسة حول قضايا خلافية بين حكومتي الشرق وطرابلس، من بينها قرار رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي تعيين عبد المجيد مليقطة رئيسًا لجهاز المخابرات العامة وإعفاء الفريق أول حسين العائب، وهو قرار رفضه مجلس النواب في الشرق مع إقرار استمرار العائب في رئاسة الجهاز. وكان المنفي يسعى للضغط على النواب

للاعتراف بمليقطة مقابل تسيير جلسة النواب في طرابلس.

برلمان يربح في الحالتين وانقسام يلوح في الأفق

سعى البرلمان، المدعوم من حفتر، إلى كسر الصورة النمطية التي تحصر شرعيته ونفوذه في شرق البلاد، وإثبات قدرته على ممارسة سلطته التشريعية من قلب المنطقة الغربية. في المقابل، أدركت القوى الفاعلة في طرابلس أن نجاح الجلسة يعني اختراقًا سياسيًا وأمنيًا لمناطق نفوذها وتقويضًا لاحتكارها التمثيل في الغرب، ما دفعها إلى استخدام القوة الصلبة وإغلاق الأجواء لمنع تكريس هذا الواقع الجديد، إضافة إلى أزمة رئاسة الاستخبارات.

ويعلم الأطراف في طرابلس أن السماح بعقد الجلسة في العاصمة يعني إقرارًا بشرعنة مخرجاتها التي كانت ستقر تغييرات إدارية ومالية قد تخلط الأوراق في طرابلس، وتعطل مجلس الدولة الذي يوازي مجلس النواب في الشرق.

ويمثل تلويح الحكومة المكلفة من البرلمان في الشرق بتفعيل الاستقلال الإداري والمالي أخطر ورقة ضغط، وقد تفضي إلى فشل مبادرة واشنطن ومسار الأمم المتحدة في توحيد المؤسسات، والعودة إلى مرحلة الانقسام الكامل.

ومن منظور أوسع، فإن مجلس النواب رابح سواء انعقدت الجلسة في الزنتان أم تعذر ذلك، وهو ما دفعه إلى إعادة إقرارها في الزنتان رغم تحويلها إلى بنغازي بعد رفض الأطراف في طرابلس. وبذلك كسب النواب تعاطف الأطراف السياسية محليًا، والأطراف الدولية التي قد تصطف إلى جانبهم وتدفعهم إلى كسب الشرعية الدولية.